التقرير الإعلامي لأنشطة وفعاليات الهيئة شباط 2022

هيئة مكافحة الفساد تلقت (68) شكوى وبلاغ وأحالت (7) ملفات تحقيق أولي للنائب العام

الدائرة الإعلامية – هيئة مكافحة الفساد – 2022/3/6

في إطار إعادة النظر والتقييم لكافة العمليات ذات العلاقة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية وبالاستناد على التغذية الراجعة المتأتية من واقع التطبيق العملي والتقارير ذات العلاقة الواردة من شركائنا في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية، **عكفت الهيئة على إجراء المراجعة الشاملة لما تضمنته الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية و**إجراء تحليل عميق للنتائج المتحققة والوقوف على المعيقات والتحديات والصعوبات التي برزت خلال مراحل التنفيذ للأعوام 2020-2021 ونتاجاً لذلك كله ذهبت الهيئة لانتهاج نهج جديد قائم على إعادة تقسيم للخطة التنفيذية ما بعد تطويرها وإغنائها بعديد من الأنشطة والمبادرات على 12 برنامجاً تغطي في مجموعها كافة مكونات الدولة (عام، خاص، أهلي)، مع إيلاء موضوعي الإعلام والمرأة وحقوق الإنسان اهتماماً خاصاً باعتبارها حقولاً توصف بالحديثة إلى حد ما.

تجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن هذا النهج الذي ذهبت الهيئة باتجاهه إنما جاء تكريساً وترجمة لقاعدة تسعى الهيئة إلى ترسيخها منذ سنوات مضت تقوم على أن مكافحة ليس مسؤولية الهيئة وحدها وإنما مسؤولية الجميع، وعليه جاء هذا التقسيم بما يكفل ويضمن مشاركة الجميع في الجهود الرامية لتنفيذ الاستراتيجية والتي تصب في مجملها وتسعى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

ونفذت هيئة مكافحة الفساد خلال شهر شباط المنصرم مجموعة من التدريبات بالشراكة مع الجهات المختصة، ضمن برنامج التوعية بقانون مكافحة الفساد والأنظمة المساندة، ويـــأتي ذلك في إطار تعزيز تدابير الوقاية من الفسـاد وتحصـين العاملين من الوقوع في شـبهات فسـاد، حيث شـارك (74) موظفاً من وزارة الاقتصـاد الوطني ووزارة الثقافة وهيئة التدريب العسكري في تدريبات متخصصة بقانون مكافحة الفساد والأنظمة المساندة.

وعقدت الهيئة ورشة عمل داخلية لكافة الإدارات العامة والوحدات لمناقشة الخطة التشغيلية السنوية للهيئة للعام 2022، حيث قامت كل إدارة ووحدة باســتعراض ومناقشــة الخطة التشــغيلية الخاصــة بها ضــمن الخطة الاستراتيجية للهيئة للأعوام 2021-2023.

وفي ســياق آخر أطلقت الهيئة وبالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جائزة أفضــل فريق بحثي في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، تستهدف طلاب الجامعات والكليات الجامعية، وتهدف لتشجيع الطلبة للانخراط بأبحاث تسـتهدف مواضـيع لها علاقة بتعزيز جهود النزاهة ومكافحة الفسـاد، كما أنها محاولة من المؤسـستين لدعم الجهود الطلابية في تقديم إضــافة علمية أو تقنية متميزة في إطار بحث علمي متصــل بقضــايا النزاهة والشفافية والحوكمة ومكافحة الفساد بالاعتماد على معايير نوعية.

ومع بداية الفصــل الدراســي الثاني من العام الدراســي 2022 في الجامعات والكليات، بلغ عدد المســجلين في مســاقي مكافحة الفســاد تحديات وحلول، وجرائم الفســاد في التشــريع الفلســطيني 2018 طالب/ة من درجة البكالوريوس والماجستير في الضفة وقطاع غزة، يمثلون 7 جامعات و12 كلية جامعية ومتوسطة.

وشـاركت الهيئة في الاجتماع العام الافتراضـي لشـبكة سـلطات الوقاية من الفسـاد والذي ترأسـته اليونان، بهدف مناقشة الركائز الأربعة لمنهج العمل المستقبلي للشبكة.

وأعدت الهيئة من خلال وحدة حماية الشـــهود والمبلغين ثلاث دراســـات، حول القوة الإلزامية لقرار الحماية، إحصـــائية حول الفجوات في أعداد طلبات الحماية خلال الأعوام 2010-2021، والتعهد الموقع من قبل المبلغين والشهود لدى منحهم الحماية.

وأعدت الهيئة من خلال وحدة النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان ورقة مرجعية حول التدقيق التشاركي من منظور النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان.

وعلى صـعيد إنفاذ القانون استلمت الهيئة خلال شـهر كانون ثاني المنصـرم ما مجموعه (68) شـكوى وبلاغ، وأنجزت ما مجموعه (52) شـكوى وبلاغ من الوارد والمدور، حيث تم حفظ (26) شـكوى وبلاغ، وتحويل (21) للإدارة العامة للتحقيق، و (3) لجهات أخرى، ورد (2) لعدم الاختصاص.

ومن مجمل الشكاوى والبلاغات المحولة للإدارة العامة للتحقيق والبالغة (21) ملف تحقيقي، تم إحالة (7) ملفات للنائب العام، وحفظ (12) ملف، ورد (2) ملف.

ومن مجموع ما تلقته الهيئة من الشكاوى والبلاغات للشهر المنصرم بلغت نسبة الشكاوى المتعلقة **بجريمة إساءة استعمال السلطة 69%**، جريمة التزوير 10%، وجريمة الاختلاس 4%، فيما بلغت نسبة جريمة الرشوة، وجريمة التهاون في أداء الوجبات الوظيفية، وجريمة إساءة الائتمان 3% لكل منهم، وبلغت نسبة جرائم تضارب المصالح والواسطة والمحسوبية والكسب غير المشروع 1% لكل منهم، بالإضافة ل 1% من الشكاوى المستلمة خارج اختصاص الهيئة.

فيما حصل القطاع العام على أعلى نسبة من الشكاوى والبلاغات الواردة بنسبة 46%، تليه الهيئات المحلية بنسبة 35%، بينما حصلت الجمعيات والاتحادات والنقابات على ما نسبته 4% لكل منهما، وتوزعت بقية الشكاوى والبلاغات بين غير خاضعين 4%، مؤسسات تعليمية 3%، شركة مساهمة خاصة 1%، وشركة مساهمة عامة 1%.

وتوفر الهيئة طرق وآليات لاستقبال الشكاوى والبلاغات بهدف التيسير على المواطن والتعامل مع الشكوى والبلاغ بسرية تامة، **حيث استقبلت الهيئة 35% من الشكاوى والبلاغات عبر تطبيق الهواتف الذكية،** و32%عبر الحضور الشخصي لمقر الهيئة، و13% عبر الوسائل الإلكترونية، 10% بالمراسلات الرسمية، 4% بواسطة الفاكس، 3% عبر الايميل، وتم رصد 1% من الشكاوى والبلاغات عبر المنصات الإلكترونية.

وتسلمت الهيئة (287) إقرار ذمة مالية، توزعت حسب الجنس (117) أنثى، و (170) ذكر.

وأبدت الهيئة ومن خلال وحدة الشؤون القانونية رأياً قانونياً حول عدد من الاستشارات المتعلقة بمهام واختصاصات الهيئة وبلغ عددها 10 استشارات، **وكذلك أبدت الوحدة رأياً قانونياً حول عدد من التشريعات** المحالة من مجلس الوزراء للسادة الوزراء والدوائر الحكومية وبلغ عددها 6 تشريعات.